### عموميتها وافقت على توزيع 10٪ نقداً

# حيات: «حيات كوم» لديها سيولة مالية جيدة وتعتزم الدخول في مشاريع بالأردن وأفريقيا

عماد حيات مترئسا الجمعية العمومية للشركة (سعود سالم)

قال رئيس مجلس الإدارة في شركة حيات للاتصالات (حيات كوم) عماد حبيب حيات ان الشركة تعتزم الدخول إلى أسواق جديدة خلال العام الحالي أبرزها الأردن وأفريقيا، مضيفا ان الشركة لديها سيولة مالية جيدة ولا تعاني من اي مشاكل او عراقيل ولا توجد عليها اي ديون مستحقة في الوقت الحالي وأن علاقتها جيدة بالبنوك، مؤكدا أن الشركة لا توجد لديها اي استثمارات أو مشاريع في الدول المضطربة سياسيا سواء في مصر او ليبيا أو اليمن.

وأوضح حيات خلال الجمعية العمومية العادية للشركة التي انعقدت أمس بنسبة حضور بلغت 67٪ ان الشركة تسعى لتحقيق المزيد من النتائج والنجاحات خلال العام الحالي من خلال تنويع مصادر الإيرادات والتطلع لتنفيذ بعض المشروعات ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص فضلا عن تعزيز وجود الشركة في الأسواق التي تتواجد فيها.

**فرص استثمارية**

وأكد أن الشركة تواصل سعيها الحثيث للبحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع الاتصالات، لافتا إلى أن الشركة تقوم حاليا بدراسة وتقييم العديد من المشاريع المتخصصة في قطاع الاتصالات، مبينا أن حيات للاتصالات تواصل انتهاج سياسة تستهدف بشكل رئيسي تعزيز المركز المالي والمحافظة على معدل من النمو المستقر والأداء المتوازن لجميع أنشطتها وأعمالها، مضيفا ان الشركة تباشر حاليا تنفيذ مشاريع في عدد من الدول أبرزها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى السوق المحلي.

وقال ان الشركة تمكنت من تجنب تداعيات الأزمة المالية وتعاملت معها بكفاءة بما يضمن سلامة استثماراتها وتحقيق السيولة المطلوبة حيث نجحت رغم استمرار التداعيات السلبية في المحافظة على مكانتها ووضعها وموقعها كواحدة من ابرز الشركات العاملة في قطاع الاتصالات مستندة في ذلك إلى علاقة ثقة مع عملائها، مشيرا إلى ان ذلك تؤكده الميزانية العمومية للشركة ودعم العملاء والبنوك مما يساعد على حشد مواردها وعلاقتها في المنطقة لتحظى بعقود جيدة.

وذكر ان الشركة لديها مركز مالي جيد وقوي يمكنها من تنفيذ مشاريع خطة التنمية التي تقع ضمن نطاق عملها سواء بجهودها الذاتية أو من خلال التحالفات واتفاقيات الشراكة مع الجهات التي تتعامل معها حاليا والتي أبرزها شركة هواوي الصينية ونحن سعداء بهذا التحالف.

واستعرض حيات أداء الشركة خلال العام 2010 حيث قال ان الأعوام السابقة أثمرت نجاحا في تطوير قدرة الشركة على تلبية متطلبات العمل ان كان لناحية جودة الخدمات أو لناحية السرعة والدقة في التنفيذ، مشيرا الى انه وعلى الرغم من النقص الذي شهدته ميزانيات تطوير وتوسيع شبكات الاتصالات لدى معظم المشغلين فقد تمكنت الشركة من المحافظة على نسبة أرباح جيدة قاربت النسبة المحققة في العام 2009.

وتابع حيات ان إيرادات الشركة خلال العام الماضي بلغت 20,1 مليون دينار وبلغت الأرباح الصافية 1,2 مليون دينار فيما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 11,8 مليون دينار الأمر الذي يؤكد محافظة الشركة على نسبة عالية من الأرباح عكست نشاطها في العام 2010.

**الجمعية العمومية**

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية العادية للشركة على جميع بنود جدول الأعمال حيث صادقت على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وعلى تقرير مدققي حسابات الشركة والموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الادارة بمبلغ إجمالي قدره 25 الف دينار.

ووافقت الجمعية كذلك على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10٪ من القيمة الاسمية للسهم أي بواقع 10 فلوس لكل سهم، والموافقة على استقطاع 1٪ من أرباح الشركة كزكاة أموال وفقا للقانون رقم 46 لسنة 2006.

• أحمد مغربي

# «الاستثمارات»: السوق يتجاوز الحساسية المفرطة تجاه الأحداث الجيوسياسية رغم انفراط عقدها

قال تقرير شركة الاستثمارات الوطنية انه بنهاية تداول شهر ابريل 2011 بلغت القيمة الرأسمالية للشركة المدرجة بالسوق الرسمي 33,855,4 مليون دينار بارتفاع قدره 1,157,9 مليون دينار وما نسبته 3,5٪ مقارنة مع شهر مارس 2011 والبالغة 32,697,5 مليون دينار وانخفاض قدره 2,506,6 مليون دينار وما نسبته 6,9٪ عن نهاية عام 2010.

واوضح التقرير ان سوق الكويت للأوراق المالية انهى تعاملاته لشهر ابريل على تحسن في أدائه وذلك بالمقارنة مع أدائه خلال شهر مارس، حيث حققت المؤشرات العامة (السعري - الوزني - NIC50) مكاسب بنسب بلغت 3,6٪ و6,6٪ و8,8٪ على التوالي، اما بالنسبة الى مستوى المتغيرات العامة فقد كان اداؤها متغايرا، حيث ارتفع المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة وقيمتها بنسب بلغت 4٪ و14٪ على التوالي فيما انخفض معدل الصفقات المتداولة بنسبة بلغت 9٪، هذا وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 34 مليون دينار خلال الشهر بالمقارنة مع متوسط 33 مليون دينار لشهر مارس الماضي.

وعلى الرغم من المكاسب المقبولة الذي شهدها مؤشر السوق العام خلال هذا الشهر والتي لم تتعد معدل 230 نقطة، الا ان بلوغه لمستوى فوق حاجز 6,300 نقطة ببداية الشهر وهو الحاجز الفني المهم بعد الخسائر الكبيرة التي طالت السوق خلال فترة الربع الاول والذي لامس فيها قاعه خلال فترة تربو على سبع سنوات متجاوزا بذلك الخسائر المسجلة خلال الازمة المالية العالمية عام 2009/2008 قد ساهم في استقرار السوق واقفاله فوق حاجز 6,500 نقطة في نهاية الشهر الذي تخلله الارتفاع بجميع اسابيعه، إذ تمكن السوق خلال هذه الفترة الفاصلة بتجاوز عدة امور وابرزها انحسار الحساسية المفرطة تجاه الأحداث الجيوسياسية رغم انفراط عقدتها خلال الفترة نفسها، وكذلك تجاوز تعثر بعض الشركات فيه سواء لعدم اعلان 28 شركة حتى الآن عن بياناتها المالية السنوية وذلك بعد مضي اكثر من اربعة اشهر على انتهائها، او حتى بالنسبة للإجراءات الحديثة التي اتخذتها الجهات الرقابية بعزلها أعضاء من مجالس ادارات بعض الشركات، ولاشك انه وفي ظل التصحيح السعري الحاد الذي طرأ على شريحة واسعة من الاسهم بمرحلة سابقة والتي وصلت الى اسعار التصفية تم استيعاب العامل الاخير، لذلك لم يتأثر سير التداولات بصورة جوهرية، وعلى العكس فقد طغت عوامل اخرى بعضها استثنائي عززت من مستويات السيولة المتداولة في المقام الاول ومن ثم تحسن مستوى مؤشرات السوق بناء عليها كوصول اسعار بعض السلع الرئيسية الى مستويات مجدية على الاقل من ناحية عوائدها الجارية بالمقارنة مع الادوات المالية الاخرى، حيث استحوذ قطاعا البنوك والخدمات وحدهما على قرابة 70٪ من قيمة تداول السوق خلال الشهر، وعلى اثر ذلك التوزيع حققت مؤشرات السوق الموزونة أداء ممتازا بلغ المؤشر الوزني 6,6٪ وعائدا يبلغ 8,8٪ لمؤشر NIC50 أي بمعدلات مضاعفة عن أداء المؤشر السعري وذلك من خلال الانتعاش الذي شهدته اسهم قطاع البنوك على اثر التحسن العام في نتائجها الفصلية، وعلى الرغم من انها لم تكن بسبب نمو النشاط التشغيلي إلا ان الاكتفاء والوصول الى معدلات مطمئنة في استقطاع او شطب الأرصدة التاريخية من المخصصات يبعث على تحسن تصنيفات القطاع في حال استقرار معدلات كفاية رأس المال وبث الثقة بقدرتها على مواجهة التأثيرات السلبية والمخاطر الكامنة في بيئتها التشغيلية، وهو ما دعا للالتفات بدرجة اكبر الى مكررات القيم الدفترية المتدنية لبعضها وما تمثله من فرص مجدية لبناء مراكز استثمار طويلة الاجل بغض النظر عن مكررات الربحية والتي تبدو مرتفعة مقارنة مع الارباح القياسية المحققة للمصارف في فترات سابقة.

وذكر التقرير ان قطاع شركات الخدمات تقدم الى المرتبة الاولى للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة 822,3 مليون سهم بنسبة 24,3٪ موزعة على 14,897 صفقة بنسبة 25,7٪ بلغت قيمتها 247,3 مليون دينار بنسبة 34,4٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة.

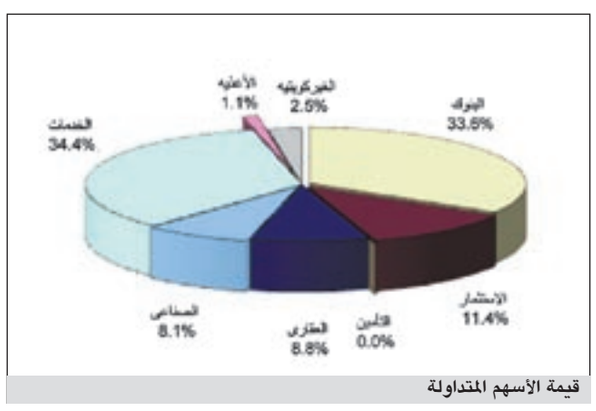

قيمة الأسهم المتداولة

# 627,8 ألف دينار أرباح «الراي» في الربع الأول

مجموعة الراي الاعلامية
ALRAI MEDIA GROUP

أعلنت شركة مجموعة الراي الإعلامية «الراي» أن مجلس ادارة الشركة اجتمع أمس واعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 31 مارس 2011 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق ربحا بلغ 627,8 الف دينار ما يعادل 2,71 فلس للسهم، مقارنة مع ربح بلغ 1,2 مليون دينار ما يعادل 14,77 فلسا للسهم خلال فترة الـ 3 أشهر المنتهية في 31 مارس 2010.

وذكرت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة أمس أن إجمالي الايرادات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة بلغت 51,4 الف دينار وبلغ إجمالي المصروفات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة 49,9 ألف دينار.

# 3,3 ملايين دينار خسائر «الفنادق الكويتية» في 2010

أعلنت شركة الفنادق الكويتية امس عن تسجيلها خسائر قدرها 3,3 ملايين دينار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 بواقع خسارة 47 فلسا للسهم الواحد مقارنة بربح بلغ 1,7 مليون دينار في 2009.

وقال نائب رئيس مجلس ادارة الشركة عبدالعزيز الفيلكاوي امام الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي اليوم ان الشركة ورغم ما شهده عام 2010 من توابع للازمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على أدائها «الا انها حافظت على ايراداتها في نفس المستوى الذي تم تحقيقه في الاعوام السابقة ما يؤكد مقدرتها على مواجهة التحديات لتحقيق الاستقرار المالي».

واضاف الفيلكاوي ان الشركة انتهت من اعادة بناء هيكلها الاداري خدمة للاستراتيجية التوسعية التي تنتهجها معتبرا ان خسائر السنة المالية «لا تعبر عن اداء الشركة كونها جاءت بسبب الدخول في مشاريع جديدة خلال 2010».

# بيع قطعة أرض في هونغ كونغ بالمزاد بنحو 200 مليون دولار

هونغ كونغ - د.ب.أ: بيعت قطعة أرض سكنية في هونغ كونغ بحوالي 200 مليون دولار في أول مزاد حكومي للأراضي منذ اتخاذ خطوات لتهدئة سوق العقارات في المدينة.وبيع موقع مقاطعة هونغ هوم عند أعلى سعر من التقديرات عند 1,52 مليار دولار هونغ كونغ (197 مليون دولار أميركي) في المزاد الحكومي الأول للأراضي لعام 2011.

# 84 مصرفاً عربياً من بين أكبر ألف مصرف في العالم

بيروت (لبنان) - يو.بي.آي: اعلن الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح ان 84 مصرفا عربيا دخلت قائمة أكبر ألف مصرف في العالم حسب موجوداتها.

وقال فتوح في كلمة أمام مصرفيين ان ميزانية تلك المصارف بلغت 1,34 تريليون دولار، واشار الى ان القطاع المصرفي العربي يضم حاليا 430 مؤسسة مالية ومصرفية تدير 3,4 تريليونات دولار من الموجودات وتستند الى قاعدة ودائع بحدود 1,5 تريليون دولار وأنها مولت القطاعين العام والخاص في العالم العربي خلال العام الماضي بحدود 1,1 تريليون دولار.

# أوباما ينتقد رؤية الجمهوريين «لأميركا المنكمشة»

نيويورك - رويترز: اتهم الرئيس الأميركي باراك أوباما الجمهوريين باستخدام اقتراحاتهم بشأن خفض النفقات لدفع رؤية عن «أميركا منكمشة» في الوقت الذي يسعى فيه الرئيس الديموقراطي لحشد المؤيدين وجمع التبرعات في نيويورك لحملة انتخابه لولاية ثانية.

وفي مسعى لإشعال الحماس الذي أحاط بحملته لانتخابات الرئاسة عام 2008 تحدث أوباما خلال ثلاث مناسبات متلاحقة عن سياساته الاقتصادية وخطته للميزانية وحث الجمهوريين على الانخراط في «نقاش جاد» بشأن التعامل مع الديون والعجز.

وعلى الرغم من محاولته التواصل من جديد مع قاعدة حزبه الديموقراطي فإنه اعترف بأن الكثير من الأميركيين مازالوا محبطين بسبب الظروف الاقتصادية القاسية، وقال إنه لابد من بذل المزيد من الجهد.

وقال أوباما «أمامنا الكثير من العمل لمواصلة خفض معدل البطالة وتنمية الاقتصاد»، كما تحدث أوباما عن المعركة الدائرة في واشنطن بشأن كيفية كبح جماح العجز الاتحادي الذي يتوقع أن يصل إلى 1,4 تريليون دولار في العام المالي الحالي، وقفزت هذه القضية لتحتل الصدارة في حملة انتخابات الرئاسة لعام 2012.

وكان أوباما قد استهل جهوده لانتخابه لولاية جديدة بالترويج لأيديولوجية خاصة بالميزانية لا تتفق مع الآراء المالية للجمهوريين الذين يتهمونه بالإسراف في الإنفاق ويخططون بدورهم لحملات الانتخابات الرئاسية.

ويريد الرئيس الأميركي الديموقراطي أن يجمع الضرائب من الأميركيين الأثرياء لتمويل برامج اجتماعية مع إجراء بعض التخفيضات للميزانية في الوقت نفسه وهي خطة يقول إنها ستخفض العجز بمقدار أربعة تريليونات دولار على مدى 12 عاما.

وكان النائب الجمهوري بول رايان قد دعا الى إجراء تخفيضات اكبر لينخفض العجز بمقدار 4,4 تريليونات دولار على مدى عشرة أعوام دون رفع الضرائب.

وينطوي اقتراحه على إجراء تخفيضات حادة للإنفاق بما في ذلك إصلاح برنامجي ميديكير وميديك ايد للرعاية الصحية للمسنين والفقراء، ويقول الديموقراطيون إن هذا سيخرق «العقد الاجتماعي» مع الأميركيين.

### خلال مؤتمر التعاون العربي - الأوروبي لدعم المشروعات الصغيرة

# التويجري يطالب بتشريعات جديدة لتنمية الاستثمارات العربية

د.محمد التويجري خلال المؤتمر

أكد د.محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة والتعدين ورئيس المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في دورته الحالية اهمية مؤتمر التعاون العربي - الأوروبي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي ستنعقد دورته الثانية خلال الفترة من 11 الى 13 يوليو المقبل، والذي تنظمه كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ووزارة التنمية الاقتصادية الايطالية، والغرفة التجارية بميلانو ومركز الأعمال والمؤسسات السوري، بدعم من جامعة الدول العربية، ووزارة الخارجية الايطالية.واعرب بن صالح عن امله في ان يسهم في تعزيز علاقات التعاون الصناعي الاستثماري العربي - الأوروبي خلال الفترة المقبلة بما يلبي تطلعات المجموعتين.جاء ذلك خلال اجتماعات المنظمة بالجامعة العربية بمشاركة محمد بن يوسف مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ودمحمد التويجري الامين العام المساعد بالجامعة العربية للشؤون الاقتصادية وممثلي الجانب الايطالي والاوروبي للإعلان عن تفاصيل مؤتمر ميلانو المرتقب.واكد ضرورة تطوير التعاون العربي - الاوروبي من خلال وضع اهداف استراتيجية بعيدة المدى تؤدي الى توسيع وتعميق العلاقات المشتركة في مجالات الاقتصاد والصناعة والتجارة والطاقة والتعليم والسياحة تشمل جميع الدول العربية والأوروبية وبما يخدم مصالح المجموعتين، وزيادة مجالات التنسيق والتشاور وجذب الاستثمارات للطرفين ورفع حجم التبادل التجاري.واعتبر ان مؤتمر ميلانو يشكل فرصة لدعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في خلق فرص عمل مناسبة لاستقطاب الكوادر المؤهلة الشابة بغية امتصاص البطالة والحد من الفقر ومن ثم رفع مستويات التنمية وخلق استقرار اجتماعي وامني.

كما أكد عمرو موسى الامين العام للجامعة العربية حرص الجامعة العربية على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتا في كلمته التي ألقاها نيابة عنه د.محمد بن ابراهيم التويجري الى ان مؤتمر ميلانو للتعاون العربي الأوروبي يشكل مبادرة متميزة من اجل تعميق التعاون المشترك خاصة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها عصب الحياة، كما ان 80٪ من الصناعات في العالم تعتمد على هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.واعرب عن امله في ان يسهم التعاون العربي مع غرفة تجارة وصناعة ميلانو في الوقوف على اهم العقبات التي تواجه النهوض بهذه المشروعات وتوفير المقومات اللازمة لها من حيث توفير التمويل وتكنولوجيا المعلومات والتسويق والترويج والبحث العلمي لصنع جيل جديد من الصناعات والسلع بما يتواكب مع المتغيرات الحديثة.من جهته، اكد محمد بن يوسف مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين اهمية التعاون العربي - الأوروبي في المجالات الاقتصادية خاصة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسط لافتا الى ان التعاون متعاظم مع الجانب الأوروبي في المجالات التجارية والاستثمارية منذ عقود ووصل حجم التبادل التجاري الى نحو 93,5 مليار دولار وفق احدث الاحصائيات.

ودعا بن يوسف الى ضرورة التوصل الى صيغة توافقية بين الجانبين العربي والاوروبي لتعاون بناء وشروط اقتصادية تفاوضية عادلة تلبي احتياجات شعوب المنطقتين خاصة بعد التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية، كما اكد ضرورة التنسيق العربي - الأوروبي لمعالجة قضايا الهجرة غير الشرعية وإتاحة الديموقراطية والشفافية والتصدي للإرهاب والفساد الدوليين.ودعا الى تحسين بيئة الاعمال في الدول العربية من حيث وضع تشريعات استثمارية جديدة محفزة وتقليص البيروقراطية وتسهيل الاجراءات الجمركية وتقديم رؤية واضحة للمستثمرين.

• القاهرة - هناء السيد

# مصرفيون: الاقتصاد السعودي سيحتل المرتبة الـ 19 عالمياً في 2015

دبي - العربية.نت: توقع مصرفيون أن تحقق السعودية معدلات نمو عالية خلال السنوات المقبلة، وأن تصل إلى المركز الـ 19 على مستوى العالم بحلول عام 2015، في وقت يصل الناتج المحلي الحالي لها إلى 434 مليار دولار، وتحتل المركز الـ23 على المستوى العالمي. وأشار المختصون إلى أن الاقتصادين السعودي والتركي حققا كعضوين مهمين في مجموعة العشرين (G20)، نموا سريعا في السنوات الأخيرة ليبرزا من بين أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا.

قال الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي التجاري عبدالكريم أبو النصر على هامش «المنتدى الاقتصادي العربي - التركي 2011 إسطنبول»، في ورقة عمل بعنوان: العلاقات الاقتصادية السعودية - التركية، أمس الاول، إن الاقتصادين السعودي والتركي أثبتا مرونة عالية خلال الأزمة المالية العالمية، حيث عادت نسبة نموهما إلى معدلات ما قبل الأزمة، وذلك يعود بدرجة كبيرة إلى السياسة المالية والنقدية الحكيمة المتبعة.

وأشار أبو النصر في تصريحات نشرتها صحيفة «الاقتصادية» السعودية، إلى أن لكل من المملكة العربية السعودية وتركيا قاعدة سكانية كبيرة نامية بنسب تعد من أعلى معدلات النمو في عدد السكان في السنوات الأخيرة.

وأضاف «بناتج محلي إجمالي يبلغ 434 مليار دولار، تتصدر السعودية المركز الـ23 على مستوى العالم في حين أن الاقتصاد التركي الذي يبلغ حجم ناتجه المحلي 729 مليار دولار يحتل المركز الـ 17، وذلك حسب تصنيف عام 2010، ويتوقع أن يحقق الاقتصادان نموا أعلى في السنوات المقبلة وأن تتقدم المملكة إلى المركز الـ19 على مستوى العالم بحلول عام 2015». ونظرا لقوتهما الاقتصادية المتزايدة وموقعيهما الجغرافي والسياسي، من المرجح أن يبرز البلدان من بين أهم اللاعبين في الساحة الدولية في العقد المقبل، وتابع «الفرص الجذابة التي تميز مستقبل الاقتصادين مدعمة بخصائص ديموغرافية مواتية وإيجابية، حيث ان نحو ثلثي السكان تحت سن الـ 30 عاما في كل من السعودية وتركيا.

في حين أن ما يقرب من 64٪ من مجموع السكان يقع في الفئة العمرية بين سن 15 و64 سنة في السعودية، فيما تبلغ هذه النسبة 67٪ من مجموع السكان في تركيا».

كما أن 33٪ من السكان في المملكة هم دون سن الـ 14 من العمر في حين تمثل هذه الفئة 27٪ من سكان تركيا.

ويؤكد الرئيس التنفيذي بالبنك الأهلي أن هذا الواقع يمكن البلدين من الحفاظ على طابع ديموغرافي قوي مع نمو قاعدة السكان في الفئة العاملة في السنوات المقبلة.

في الوقت نفسه، تتمتع المملكة بفوائض عالية في حسابها الجاري مع رصيد يصل حتى 30٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008، بدورها خفضت الحكومة التركية من عبء ديونها نحو 68٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 إلى ما يقرب من 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، فيما لا يزال العجز الخارجي يشكل نقطة ضعف بالنسبة لتركيا.

وأوضح أبو النصر أن كلا من المملكة العربية السعودية وتركيا أصبحتا نقطتي اجتذاب للمستثمرين الأجانب في السنوات الأخيرة، وقد دعم ذلك وجود أسس اقتصادية قوية ومواتية.

ويضيف أنه «زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذين البلدين بشكل كبير، حيث وصل إجمالي الاستثمارات إلى 129,4 مليار دولار في السعودية مقابل 86,9 مليار دولار في تركيا، في الفترة من 2000 وحتى 2009، كما أن زيادة الخصخصة على خلفية الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من السعودية وتركيا وكانت السعودية أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط بأسرها في عام 2009 مع تدفقات استثمار تجاوزت 35 مليار دولار».

# غسيل الأموال عربياً بالتريليونات

وكالات: قدر رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربية حجم الأموال المغسولة سنويا بنحو ثلاثة تريليونات دولار وأنها تعادل ما لا يقل عن 5٪ من إجمالي الناتج العالمي و8٪ من حجم التجارة الدولية. وفي افتتاح أعمال مؤتمر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الذي ينظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية بالعاصمة اللبنانية بيروت، بين طربية أن صناعة تبييض الأموال تأتي في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الحجم بعد تداول العملات وتصنيع السيارات. ولفت إلى أن تطور عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب استدعى بلورة جهود عالمية منسقة ومنظمة لمكافحتها، شاركت فيها أعداد متزايدة من الدول والتنظيمات والمؤسسات العامة والخاصة في مختلف أنحاء العالم.ووصف طربية موضوع تبييض الأموال بالدقيق والحساس حيث يلقي بتأثيراته على إدارات المصارف لما له من انعكاسات على سلامتها ودورها الاجتماعي والإنساني وإبعاد الأموال القذرة عن المصارف حتى تبقى هيكلا للمال النظيف. وعن جهود مكافحة تبيض الأموال، أشار إلى أن إجراءات عالمية اتخذت في السنين الأخيرة مع توسع انتشار الظاهرة نتيجة العولمة وسهولة التحويلات المالية. وذكر طربية أشكالا أخرى للفساد تؤثر في الاقتصاد كالرشوة والاختلاس والتزوير والمتاجرة بالمخدرات والرقيق الأبيض وتزوير النقود. من جهته قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إن بلاده أولت موضوع مكافحة تبييض الأموال أهمية قصوى وشاركت بكل مؤسساتها في العمل على مكافحة تبييض الأموال.